Journal port Science Research
https://jpsr.uruk.edu.iq/index.php/jport
Volume 9, issue 1. 2026

The role of oversight in promoting sustainable development: An analytical study of the reality of sustainable development in Iraq

Saad Ahmed Ismail [a] , Abdul Razzaq Muhammad [b] , Mokhalad Fouad Shujaa [c]

[a] *Departement of Cognitve Systems Engineering,College of Artificial Intelligence Engineerin, Technological University, Baghdad, Iraq*
[b] *Department of Computer Engineering Techniques,College Electrical Engineering Technical Middle Technical University, Baghdad, Iraq*
[c] *Department of Accounting Techniques, Institute of Management / Al-Rusafa, Middle Technical University, Baghdad, Iraq*

ABSTRACT

This study aims to highlight the role of auditing, in its various forms (financial, internal, performance, and environmental), in promoting sustainable development requirements within organizations. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire to collect data from a sample of audit and accounting professionals. The statistical results for all auditing axes were above the neutral level, indicating positive and significant attitudes toward the importance of auditing in supporting sustainable development practices. The results of the Pearson correlation coefficient also demonstrated strong, positive, and statistically significant relationships between the four audit axes and sustainable development. This confirms that a higher level of implementation of auditing activities is directly linked to an increased level of adoption of sustainable development principles. The study concluded that auditing plays a pivotal role in achieving a balance between the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development by enhancing transparency, accountability, and resource protection, in addition to improving the efficiency of institutional performance.

Keywords: *financial audit, internal audit, performance audit, environmental audit, sustainable development*

دور الرقابة في تعزيز التنمية المستدامة : دارسة تحليلية لواقع التنمية المستدامة في العراق

سعد أحمد إسماعيل [1] ، عبدالله عبد الرزاق محمد [2] ، مخلد فؤاد شجاع [3]

هندسة الانظمة الادراكية ، كلية هندسة الذكاء الاصطناعي ، الجامعة التكنولوجية، بغداد، العراق [1]

قسم هندسة تقنيات الحاسوب ، الكلية التقنية الهندسية الكهربائية ، الجامعة التقنية الوسطى ، بغداد، العراق [2]

قسم تقنيات المحاسبة معهد الادارة /الرصافة ،الجامعة التقنية الوسطى بغداد، العراق [3]

الملخص تهدف هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق بمختلف أنواعه (المالي، الداخلي، تدقيق الأداء، والتدقيق البيئي) في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة داخل المنظمات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة ،وأظهرت النتائج الإحصائية لجميع محاور التدقيق كانت أعلى من المستوى المحايد، مما يشير إلى وجود اتجاهات إيجابية ومعنوية نحو أهمية التدقيق في دعم ممارسات التنمية المستدامة ،كما أثبتت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقات ارتباطية قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية بين محاور التدقيق الأربعة والتنمية المستدامة، الأمر الذي يؤكد أن ارتفاع مستوى تطبيق أنشطة التدقيق يقترن مباشرة بزيادة مستوى تبني مبادئ التنمية المستدامة ، وخلصت الدراسة إلى أن للتدقيق دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية الموارد، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأداء المؤسسي .

الكلمات المفتاحية *:التدقيق المالي ، التدقيق الداخلي، تدقيق الأداء ، التدقيق البيئي ، التنمية المستدامة*

E-mail address: Corresponding* : *Mokhalad Fouad Shujaa*
SAAD.A.Ismil@uotechnlogy.edu.iq [a]
abdallaabdalrazak@mtu.edu.iq [b]
mokhledshu@mtu.edu.iq [c]

Received 9th February 2025، Accepted 28 December 2025

10.36371/port.2026.1.7

CC BY NC ND

1. المقدمة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة في العقود الأخيرة محورياً أساسيا في السياسات العامة وخطط التنمية الاقتصادية والبيئية على مستوى الدول والمنظمات الدولية. وترتبط فعالية سياسات الاستدامة ارتباطًا وثيقًا بجودة الحوكمة وشفافية الحسابات والرقابة المالية والإدارية وهنا يبرز دور التدقيق كأداة مركزية لضمان المساءلة وتحسين تخصيص الموارد وقياس أثر السياسات البيئية والاجتماعية .

في السياق العراقي، تواجه البيئة تحديات متعددة تتجسّد في تلوث المياه والتربة والهواء وندرة الموارد المائية وضعف إدارة النفايات والأثر المتبقي للصراعات والتدهور المؤسسي إلى جانب تأثيرات التغير المناخي ، هذه المشكلات تعيق تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وتستلزم تدخلات مؤسسية قادرة على فرض قواعد شفافة للرصد والتقويم والمساءلة .

ويلعب التدقيق بكافة أنواعه التدقيق المالي الخارجي، والتدقيق الداخلي، وتدقيق الأداء، والتدقيق البيئي أو تدقيق الاستدامة، ومهمات تأكيد المعلومات غير المالية دورًا محوريًا في دعم أهداف الاستدامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والخاصة ، و تقييم مدى الالتزام بالسياسات والمعايير البيئية والاجتماعية ، و قياس فعالية البرامج والمشروعات التنموية وإبداء ملاحظات لتحسين الأداء ، و تقديم ضمانات وأدلة موضوعية لأصحاب القرار وأطراف المصلحة عن مدى تحقق أهداف الاستدامة .

الفصل الأول: منهجية البحث

أولاً : منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة العلاقة بين التدقيق والتنمية المستدامة، من خلال وصف الواقع القائم، وتحليل آراء عينة من المدققين والخبراء، وربط ذلك بالجانب النظري والمعايير الدولية .

ثانياً: مجتمع وعينة البحث :

1. المجتمع المستهدف: الوحدات الاقتصادية العراقية ولمختلف الانشطة.
2. العينة: تم اختيار عينة مكوّنة من (100) فردًا من العاملين في مجال التدقيق والرقابة .
3. طريقة الاختيار: أسلوب العينة العشوائية البسيطة لتمثيل مختلف الوحدات الأقتصادية العاملة في العراق (حكومي، خاص، مصرفي، صناعي).
5.

ثالثاً : متغيرات الدراسة :

1. المتغير المستقل التدقيق بأنواعه: المالي، الداخلي، الأداء، البيئي
2. المتغير التابع التنمية المستدامة بأبعادها : الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية

رابعاً: فرضيات الدراسة :

تم صياغة الفرضيات بناءً على الأسئلة البحثية وكما يلي :

1. الفرضية الرئيسية :

H0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق في تعزيز التنمية المستدامة في العراق

2. الفرضيات الفرعية:

H0-1 لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي أثر في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

H0-2 لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي أثر في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

H0-3 لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الأداء أثر في كفاءة استخدام الموارد بما يعزز التنمية المستدامة.

H0-4 لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق البيئي أثر في الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

خامساً : أساليب التحليل الإحصائي

1. التحليل الوصفي وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على اتجاهات الإجابات
2. اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T-Test للتحقق من العلاقة بين المتغيرات.
3. معامل الارتباط (Pearson) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التدقيق والتنمية المستدامة.

سادساً: حدود البحث :

1. الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة دور التدقيق في تعزيز التنمية المستدامة دون التوسع في موضوعات الحوكمة أو إدارة المخاطر.
2. الحدود المكانية: الوحدات الأقتصادية العراقية (القطاعين العام والخاص).
3. الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من عام 2024/2022.
4. الحدود البشرية: المدققون الداخليّون والخارجيّون والعاملون في أقسام الرقابة.

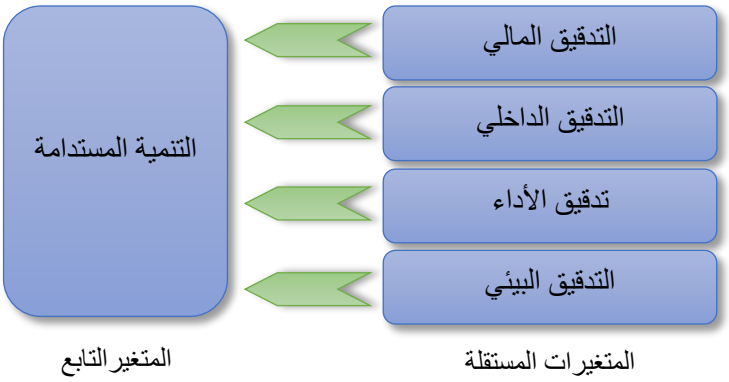

الشكل (1): *نموذج الدراسة المصدر: من اعداد الباحث*

مشكلة البحث :

بالرغم من الأهمية النظرية للتدقيق في تعزيز التنمية المستدامة، إلا أن الإسهام الفعلي لآليات وأنظمة التدقيق في العراق يواجه قيوداً عملية وتنظيمية تحد من قدرته على فرض معايير الاستدامة ومراقبة تنفيذها بفعالية. يتطلب ذلك معرفة محددة بمواطن القصور وسبل تطوير دور التدقيق ليصبح أداة فاعلة في تحقيق استدامة بيئية واجتماعية مستدامة.

أسئلة البحث الرئيسة:

1. ما مدى فاعلية التدقيق المالي الحالية في العراق في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ؟
2. ما مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ؟
3. ما مدى فاعلية تدقيق الأداء في كفاءة استخدام الموارد بما يعزز التنمية المستدامة ؟
4. ما مدى فاعلية التدقيق البيئي أثر في الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية ؟

أهداف البحث:

الهدف العام: استكشاف وتقييم دور التدقيق في تعزيز التنمية المستدامة البيئية في العراق وتقديم توصيات عملية لتطوير مساهمة الرقابة في هذا مختلف الانشطة للوحدات الاقتصادية العاملة في العراق.

أهمية البحث:

من الناحية العلمية: يساهم البحث في سد فجوة معرفية حول العلاقة بين التدقيق والاستدامة في بيئةٍ ما تزال فيها الدراسات المحلية محدودة.

من الناحية العملية: يقدّم توصيات قابلة للتطبيق لصانعي القرار والهيئات الرقابية والمدققين لتحسين نظم الرقابة وضمان تنفيذ سياسات الاستدامة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

أولاً : مفهوم التدقيق

يمثل التدقيق أحد أعمدة النظام المالي والمحاسبي المعاصر، إذ يعد وسيلة رئيسية لتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. فقد ارتبط التدقيق منذ نشأته بالحاجة إلى التأكد من سلامة السجلات والمستندات المالية، وتطور تدريجياً ليصبح عملية مهنية قائمة على المعايير والأسس العلمية ، وقد عرّفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) التدقيق بأنه"عملية منهجية للحصول البيانات المالية وتقييم الأدلة بشكل موضوعي تتعلق بالتصريحات حول الأنشطة الاقتصادية والأحداث، وذلك لتحديد درجة التوافق بين تلك التصريحات والمعايير الموضوعة، ولتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية" (Arens, Elder & Beasley, 2014, p. 7) ، وقد عرف التدقيق أيضاً بأنه "عملية جمع وتقييم الأدلة حول المعلومات الكمية المرتبطة بمنشأة اقتصادية محددة، لتحديد مدى تطابق هذه المعلومات مع المعايير الموضوعة، ثم توصيل النتائج إلى مستخدمي المعلومات" (Arens et al., 2014, p. 9) ، وعلى صعيد أخر عرف أن التدقيق هو "وظيفة مهنية تهدف إلى فحص السجلات والبيانات المالية للتحقق من دقتها وصدقها، والوقوف على مدى التزام المنشأة بالمعايير المحاسبية والأنظمة القانونية السائدة"

، ومن خلال ذلك يتضح أن التدقيق هو عملية مهنية منهجية تهدف إلى فحص وتقييم المعلومات المالية وغير المالية للتأكد من صحتها وموثوقيتها، وفقًا لمعايير مهنية متعارف عليها. يقوم المدقق بجمع الأدلة والتحقق من مدى التزام الجهات المعنية بالسياسات والقوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية.

ويأخذ التدقيق أشكالاً متعددة تشمل: (العوضي، 2010، ص. 25)

1. التدقيق المالي: التحقق من صحة القوائم المالية.
2. التدقيق الداخلي: فحص أنظمة الرقابة الداخلية وإبداء الملاحظات بشأن الكفاءة والفعالية.
3. تدقيق الأداء: تقييم مدى تحقيق المؤسسات لأهدافها باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة.
4. التدقيق البيئي وتدقيق الاستدامة: قياس التزام المؤسسات بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG

ثانياً : أهداف التدقيق

تتعدد أهداف التدقيق تبعاً لطبيعة الجهة محل التدقيق، إلا أن الأهداف الرئيسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية:حيث أن الهدف الأساسي للتدقيق هو أن يقدم المدقق تقريراً مهنياً يوضح فيه ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بصورة عادلة عن الوضع المالي ونتائج الأعمال للوحدات الأقتصادية محل التدقيق . (منصور، 2015، ص. 44)
2. تعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة: يزيد التدقيق من موثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين والمقرضين والجهات الحكومية، الأمر الذي يقلل من مخاطر القرارات المبنية على بيانات غير دقيقة . (Wallage & Gortemaker, 2014, p. 15)
3. الكشف عن الأخطاء والغش: رغم أن التدقيق لا يضمن اكتشاف جميع حالات الغش، إلا أنه أداة فعّالة لتقليل احتمالاته وكشف المخالفات الجوهرية.(Boynton & Johnson, 2006, p. 32)
4. تقييم نظام الرقابة الداخلية:يساعد التدقيق على فحص كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى قدرتها على حماية الأصول وضمان صحة السجلات (عبيد، 2018، ص. 61)

ثالثاً : تطور مفهوم التدقيق

لقد مر التدقيق بعدة مراحل تاريخية تطور من خلالها مفهوم التدقيق ،تلك المراحل هي :

1. المرحلة التقليدية: اقتصر التدقيق دور التدقيق في هذه المرحلة على التحقق من صحة القيود المحاسبية وكشف الأخطاء اليدوية، وكان المدقق بمثابة مفتش حسابات .(Boynton & Johnson, 2006, p. 20)
2. المرحلة الحديثة: أصبح التدقيق في هذه المرحلة يلعب دوراً وقائياً وتحليلياً، حيث اتجه نحو تقييم المخاطر والاعتماد على العينات الإحصائية بدلاً من فحص جميع العمليات المالية، مع الالتزام بالمعايير الدولية (Arens et al., 2014, p. 18).
3. مرحلة التدقيق الرقمي:مع التطور التكنلوجي والتحول الرقمي، انتقل التدقيق إلى استخدام البرمجيات المتخصصة، وتحليل البيانات الضخمة، والاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر المالية واكتشاف التلاعب بشكل أسرع. (Hayes et al., 2014, p. 37).

رابعاً: أنواع التدقيق :

يأخذ التدقيق عدة أشكال بحسب الهدف منه والجهة التي تقوم بعملية التدقيق وكما يلي :

1. التدقيق المالي : يهدف بالدرجة الأساس على دقة وموثوقية البيانات المالية
2. التدقيق الخارجي :يهدف إلى إبداء الرأي المستقل حول عدالة القوائم المالية للوحدات الأقتصادية
3. التدقيق الداخلي :وهوة نشاط رقابي تقوم به الوحدة الداخلية بالمنشأة لفحص وتقييم كفاءة العمليات المالية
4. التدقيق الحكومي : وهوة المسؤول عن مراجعة استخدام الأموال العامة لضمان الكفاءة والشفافية
5. التدقيق الضريبي :يركز على فحص مدى التزام المنشآت بالقوانين والتعليمات الضريبية.
6. تدقيق الامتثال : يهدف الى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات
7. التدقيق البيئي : يهدف الى تقييم التوافق مع المعايير البيئية

خامساً: أهمية التدقيق في البيئة المعاصرة :

ازدادت أهمية التدقيق في ظل المشاكل المالية التي شهدتها الأسواق العالمية مثل انهيار شركتي إنرون وورلدكوم في بداية الألفية الثالثة، والتي أبرزت الحاجة إلى تعزيز دور التدقيق في حماية مصالح المستثمرين والأسواق المالية

(Arens et al., 2014, p. 28)، كما تطورت مجالات التدقيق لتشمل التدقيق البيئي والاجتماعي وتقييم ممارسات الحوكمة(ESG) ، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة واهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية (Hayes et al., 2014, p. 42).

سادساً: العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق :

من أبرز العوامل التي تؤثر على جودة عمليات التدقيق وفعاليته: (Arens et al., 2014, p. 55)

1. استقلالية المدقق: يعتبر الاستقلال من أهم شروط التدقيق الفعّال، حيث يجب أن يكون المدقق بعيداً عن أي تأثيرات قد تؤثر على موضوعيته .
2. الالتزام بالمعايير الدولية:توحيد معايير التدقيق الدولية (ISA) يرفع من جودة العملية التدقيقية ويجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمي.
3. استخدام التكنولوجيا الحديثة:يسهم الاعتماد على برامج التدقيق الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في تسريع العملية واكتشاف المخاطر بشكل أدق.

سادساً: مفهوم التنمية المستدامة :

برز مفهوم التنمية المستدامة منذ أواخر القرن العشرين كأحد أبرز المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أشار تقرير لجنة برونتلاند الصادر عن الأمم المتحدة عام 1987 إلى أن التنمية المستدامة هي " تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " (تقرير برونتلاند 1987) ، فأن التنمية المستدامة ليست مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، بل هي عملية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب البعد الاقتصادي، بما يحقق العدالة بين الأجيال ، ولتحقيق ذلك يتطلب صياغة سياسات مالية واقتصادية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتحقق الكفاءة والشفافية في المؤسسات والتركيز على الأبعاد الرئيسية مثل : (Mellor & O'Brien, 2005, p. 39)

1. البعد الاقتصادي: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوظيف الموارد بكفاءة .
2. البعد الاجتماعي: تعزيز العدالة الاجتماعية ، المساواة، رفاهية المجتمع.
3. البعد البيئي: الحفاظ على النظم البيئية وحماية الموارد الطبيعية من التدهور.

سابعاً : العلاقة بين التدقيق والتنمية المستدامة :

يعتبر التدقيق أحد الأدوات الرئيسة في تعزيز التنمية المستدامة وضمان تحقيقها وذلك من خلال:

1. ضمان الشفافية في الإفصاح المالي وغير المالي.
2. التحقق من تطبيق التشريعات والسياسات البيئية والاجتماعية.
3. تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير الصادرة عن المؤسسات.
4. تقديم توصيات عملية تساعد المؤسسات على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي.

ثامناً: نماذج ومعايير التدقيق ذات الصلة بالاستدامة :

1. المعايير الدولية للتدقيق (ISA) التي توصي بتوسيع نطاق التدقيق ليشمل البيانات غير المالية .
2. معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)إطار شامل للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة.
3. مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) مؤشرات لقياس مدى التزام الشركات بالاستدامة.
4. التدقيق البيئي: أداة متخصصة لفحص السياسات البيئية داخل المؤسسات.

تاسعاً: التحديات التي تواجه البيئة العراقية في مجال التدقيق والاستدامة :

يوجد هناك عدة تحديات في البيئة العراقية تواجه عملية تحقيق التنمية المستدامة بالشكل الأمثل ، ومن تلك التحديات هي :

1. ضعف البنية التشريعية وغياب الإلزام القانوني للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة .
2. محدودية الخبرات المهنية وندرة المدققين المتخصصين في التدقيق البيئي وتدقيق الاستدامة .
3. الظروف الاقتصادية والسياسية والأزمات المالية والأمنية التي تحد من قدرة المؤسسات على تبني سياسات الاستدامة.
4. غياب الوعي المؤسسي وضعف الثقافة البيئية والاجتماعية لدى العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية.
5. قصور البنية التحتية ومشاكل الطاقة والمياه والنفايات التي تعيق تنفيذ برامج الاستدامة .

الفصل الثالث: التحليل الأحصائي للبيانات

أولاً : الاستبانة

تم تصميم استبانة مكونة من (20) فقرة موزعة على أربعة محاور رئيسة، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة):

1. **المحور الأول: التدقيق المالي (5 فقرات)**

- يساعد التدقيق المالي على كشف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية.
- يساهم التدقيق المالي في تعزيز ثقة المستثمرين.
- يوفر التدقيق المالي مؤشرات على كفاءة استخدام الموارد.
- يرفع التدقيق المالي من مستوى الشفافية في المؤسسات.
- يسهم التدقيق المالي في تحسين القرارات الاقتصادية.

2. **المحور الثاني: التدقيق الداخلي (5 فقرات)**

- يساهم التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية.
- يساعد على كشف حالات الفساد الإداري والمالي.
- يدعم التدقيق الداخلي الامتثال للسياسات والتعليمات.
- يرفع من مستوى الكفاءة الإدارية في المؤسسات.
- يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية داخل المؤسسة.

3. **المحور الثالث: تدقيق الأداء (5 فقرات)**

- يساعد تدقيق الأداء في قياس كفاءة استخدام الموارد.
- يساهم في تحسين فعالية البرامج التنموية.
- يوفر معلومات حول جودة الخدمات المقدمة.
- يدعم الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

4. **المحور الرابع : التدقيق البيئي (5 فقرات)**

- يساهم التدقيق البيئي في الحد من التلوث.
- يساعد على مراقبة التزام المؤسسة بالمعايير البيئية.
- يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة والمياه.
- يوفر معلومات دقيقة عن الأثر البيئي للمؤسسة.
- يعزز من مساهمة المؤسسة في حماية الموارد الطبيعية.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

اعتمد الدراسة على أداتين رئيسيتين في جمع البايانات وهي:

1. الاستبانة :وتتضمن (20) فقرة موزعة على أربعة محاور (المالي، الداخلي، الأداء، البيئي) باستخدام مقياس ليكرت الخماسي
2. تحليل الوثائق ومراجعة التقارير الرسمية حول الاستدامة والتدقيق

ثالثاً: البيانات :

تم جمع البيانات من عينة مكونة من (100) فرداً وكما مبين في الجدول رقم (1) الموضح فيه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور:

جدول (1) *تحليل البيانات*

ت	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
1	التدقيق المالي	5	4.20	0.55	إيجابي قوي
2	التدقيق الداخلي	5	3.95	0.62	إيجابي متوسط
3	تدقيق الأداء	5	4.10	0.48	إيجابي قوي
4	التدقيق البيئي	5	3.85	0.70	إيجابي متوسط

وتفسر النتائج الضاهرة في الجدول (1) التالي :

- أعلى استجابة كانت لمحور التدقيق المالي (4.20)يليه محور تدقيق الأداء (4.10)، مما يشير إلى أن المشاركين ينظرون لهذين المحورين بشكل إيجابي قوي.
- التدقيق الداخلي والبيئي جاء بمستوى إيجابي متوسط، مع المتوسطات الحسابية (3.95 & 3.85) وانحراف معياري أكبر نسبياً، مما يدل على تباين نسبي في آراء المشاركين
- الانحرافات المعيارية مقبولة عموماً (<1)، مما يعكس تجانساً نسبياً في إجابات العينة.

ثالثاً : اختبار الفرضيات

1. أختبار (T)

جدول (2) *أختبار (T)*

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الفرضية(3)	Tالمحسوبة	Sig (p-value)	التفسير
التدقيق المالي	4.20	0.55	3	7.82	0.000	دال عند 0.01
التدقيق الداخلي	3.95	0.62	3	6.05	0.000	دال عند 0.01
تدقيق الأداء	4.10	0.48	3	8.35	0.000	دال عند 0.01
التدقيق البيئي	3.85	0.70	3	5.12	0.000	دال عند 0.01

أظهرت نتائج اختبار T للعينة الواحدة عند مقارنة متوسطات استجابات المحاور الأربعة بالقيمة المحايدة (3) على مقياس ليكرت، أن جميع المتوسطات كانت أكبر من القيمة المرجعية وبمستوى دلالة إحصائية .(Sig = 0.000 < 0.05) وهذا يشير إلى أن اتجاهات آراء المبحوثين نحو محاور التدقيق (المالي، الداخلي، تدقيق الأداء، التدقيق البيئي) كانت إيجابية وبفروق معنوية عن الحياد. وبذلك يمكن القول إن هذه المحاور تمثل عوامل مؤثرة وفاعلة في بيئة العمل محل الدراسة، وليست مجرد اتجاهات عشوائية أو متقاربة من الحياد.

2. أختبار (Pearson)

جدول (3) *أختبار (Pearson)*

المحاور	التدقيق المالي	التدقيق الداخلي	تدقيق الأداء	التدقيق البيئي
التدقيق المالي	1	0.62	0.71	0.55
التدقيق الداخلي	0.62	1	0.68	0.59
تدقيق الأداء	0.71	0.68	1	0.66
التدقيق البيئي	0.55	0.59	0.66	1

أظهرت نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون وجود علاقات ارتباطية موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة للتدقيق، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.55 - 0.71)، وجميعها معنوية عند مستوى (0.01). ويعني ذلك أن ارتفاع مستوى أحد أبعاد التدقيق يقترن بارتفاع مماثل في الأبعاد الأخرى، مما يعكس تكامل هذه الأبعاد في تحسين فعالية أنظمة التدقيق وتوسيع نطاق تأثيرها.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن للمحاور الأربعة مجتمعةً أثراً معنوياً في تعزيز جودة التدقيق بشكل عام، وأنها تتفاعل فيما بينها بطريقة مترابطة تسهم في تعزيز التنمية المستدامة

3. أختبار الفرضيات :

على ضوء نتائج التحليل للبيانات يمكن الأجابة على أسئلة الدراسة وكما يلي :

- الفرضية الرئيسية :

قبول فرضية الأثبات H1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق في تعزيز التنمية المستدامة

- الفرضيات الفرعية:

قبول الفرضيات الأثبات الفرعية

H1-1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي أثر في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

H1-2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي أثر في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

H1-3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الأداء أثر في كفاءة استخدام الموارد بما يعزز التنمية المستدامة.

H1-4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق البيئي أثر في الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

من خلال التحليل النظري والعملي للبيانات ، توصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- التدقيق المالي يساهم بشكل كبير في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال رفع الشفافية المالية وزيادة ثقة المستثمرين.
- التدقيق الداخلي يساهم بدرجة متوسطة في تحسين البعد الاجتماعي، إلا أن تأثيره محدود بسبب ضعف البنية المؤسسية والرقابة الفعالة داخل بعض المؤسسات العراقية.
- تدقيق الأداء له أثر قوي في تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف التنموية، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- التدقيق البيئي يساهم بشكل متوسط في حماية البيئة، ما يشير إلى ضرورة تطوير التشريعات والوعي البيئي في المؤسسات العراقية.
- أبرز التحديات التي تواجه تعزيز دور التدقيق في العراق تتمثل في ضعف التشريعات، محدودية الخبرات، قلة الوعي المؤسسي، والظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة.

2. التوصيات

- تعزيز الإطار التشريعي إصدار قوانين وتعليمات تُلزم المؤسسات العامة والخاصة بتقديم تقارير استدامة مدققة ومعتمدة.
- تطوير قدرات المدققين تنظيم برامج تدريبية متخصصة في التدقيق البيئي وتدقيق الاستدامة بالتعاون مع الجامعات والمنظمات الدولية.
- إدماج مؤشرات الاستدامة في أنظمة التدقيق إدخال معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي ضمن مهام المدققين في العراق.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية دعم المؤسسات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والهيئات المستقلة لتوسيع نطاق التدقيق ليشمل قضايا الاستدامة.
- تعزيز الوعي المؤسسي إطلاق حملات تثقيفية وإعلامية لتعريف الإدارات العليا بأهمية الاستدامة ودور التدقيق في تحقيقها.
- الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية اعتماد أنظمة رقمية في جمع البيانات وتحليلها بما يسهل عملية التدقيق ويوفر مؤشرات دقيقة وسريعة.
- 3-4: المقترحات المستقبلية للباحثين
- إجراء دراسات ميدانية تطبيقية لقياس أثر التدقيق البيئي على تقليل التلوث في القطاعات النفطية والصناعية العراقية.
- دراسة دور التدقيق الاجتماعي في تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين داخل المؤسسات.
- مقارنة بين دور التدقيق في تعزيز الاستدامة في العراق ودول أخرى مجاورة للاستفادة من التجارب الناجحة.
- تطوير نماذج محاسبية متكاملة تربط بين التدقيق وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.
- بحث إمكانية استخدام **الذكاء الاصطناعي** وأدوات التحليل الذكي في تحسين كفاءة التدقيق المرتبط بالاستدامة.

REFERENCES

[1] Eccles, R. G., Krzus, M. P., & Solano, C. (2019). A comparative analysis of integrated reporting in ten countries. Harvard Business School Working Paper.

[2] Global Reporting Initiative (GRI). (2020). Consolidated set of GRI Sustainability Reporting Standards. Amsterdam: GRI.

[3] Gray, R. (2010). Is accounting for sustainability actually accounting for sustainability... and how would we know? An exploration of narratives of organizations and the planet*. Accounting, Organizations and Society, 35(1), 47–62.

[4] International Federation of Accountants (IFAC). (2019). The role of auditors in enhancing sustainability reporting. IFAC Publications.

[5] KPMG. (2021). *The KPMG Survey of Sustainability Reporting 2020. KPMG International.

[6] Simnett, R., & Huggins, A. (2015). Integrated reporting and assurance: Where can research add value?. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, 6(1), 29–53.

[7] United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. United Nations General Assembly.

[8] Al-Shammari, Ahmed Abdullah. (2019). The role of environmental auditing in enhancing environmental sustainability in Iraqi universities. Journal of Economic and Administrative Sciences, 25(3), 115–134.

[9] Al-Ta'i, Mohammed Jasim. (2020). The impact of internal auditing on improving the quality of financial and non-financial reports in Iraqi governmental institutions. Journal of Accounting and Control, 12(1), 55–78.

[10] Al-Samarrai, Zainab Ali. (2018). Sustainable development as an approach to enhancing transparency in economic institutions. Journal of Sustainable Development, 7(2), 44–61.

[11] Abdul Karim, Mustafa. (2021). Environmental challenges in Iraq and the role of accounting and auditing in addressing them. Proceedings of the Scientific Conference of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.

[12] Supreme Council for Sustainable Development. (2022). Sustainable Development Report in Iraq. Baghdad: Ministry of Planning.